

Distr.: General
12 May 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد أفونسو (موزامبيق)
ثم: السيدة سفيريستدوتير (نائبة الرئيس) (آيسلندا)

المحتويات

البند 75 من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (تابع)

البند 81 من جدول الأعمال: حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

22-23444 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15:00.

البند 75 من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (تابع) (A/77/17)

1 - السيد تشوي تا يون (جمهورية كوريا): قال إن المهمة الرئيسية لحكومته في مجال السياسات هي الارتقاء بقوانينها إلى مستوى المعايير العالمية. وفي هذا السياق، أصبح تعزيز التعاون مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) أكثر أهمية من أي وقت مضى. وستفي جمهورية كوريا بمسؤولياتها كعضو في المجتمع الدولي باعتماد قواعد جديدة للتجارة الدولية وتنفيذ الاتفاقيات العالمية. وسوف تستعرض بنشاط مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، وقواعد الأونسيترال للوساطة.

2 - وقال إن حكومته ما فتئت تشجع على اعتماد ونشر معايير التجارة الدولية من خلال تعاونها مع مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وفي آب/أغسطس 2021، جددت حكومته مذكرة التفاهم المتعلقة بتقديم الدعم المالي للمركز وشاركت في استضافة مناسبات دولية، مثل منتدى إنشيو للقانون والأعمال، ومهرجان سول للسبل البديلة لتسوية المنازعات، ومناسبة الأونسيترال الجانبية بشأن التجارة الرقمية.

3 - السيد فافرين (فرنسا): قال إنه على الرغم من أن العودة إلى الاجتماعات الحضرية أمرٌ محمود، فإن التكنولوجيا الرقمية جعلت من الممكن إجراء مشاورات غير رسمية عن بعد. وفي حين أن أساليب العمل الجديدة هذه ضرورية لضمان المرونة والكفاءة في عمل الأونسيترال، فإنه لا ينبغي استخدامها على حساب الشفافية أو استخدام لغتي العمل في الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي وضع قواعد للتوفيق بين أساليب العمل الجديدة وتلك المبادئ.

4 - وذكر أن فرنسا شاركت بنشاط في وضع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، الذي يهدف إلى تيسير التحقق السليم من هوية الأشخاص على الإنترنت وتوفير ضمانات بشأن جودة البيانات. ولذلك توصي فرنسا بنقل ذلك الصك إلى النظام القانوني الدولي، فهو أول نص قانوني يحقق المواءمة بين المعايير العالمية بشأن هذا الموضوع.

5 - وأفاد بأن وفد بلده شارك أيضا بنشاط وبشكل بناء في العمل الذي أدى إلى الموافقة على مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن. وأعرب أيضا عن ارتياح وفد بلده للعمل الجاري بشأن التحكيم في مجال الاستثمار، الذي يهدف إلى إنشاء محكمة دولية كبديل للتحكيم الدولي. وتشجع فرنسا هذا العمل بطريقة ملموسة من خلال مساهمتها المالية في الصندوق الاستئماني الذي يمنح المساعدة المتعلقة بالسفر للوفود التي تحضر اجتماعات الفريق العامل المعني بالموضوع.

6 - السيد بوشدوب (الجزائر): قال إن وفد بلده يثمن إقرار مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن، التي توفر المزيد من الحماية القانونية للمشتريين في هذه المعاملات وتساهم في إرساء قواعد موحدة تشجع على تجميع المعلومات عن البيوع القضائية المرتقبة على الأطراف المهتمة، ولا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية. وأعرب أيضا عن إشادة وفد بلده باللجنة لتطويرها بديلا للنقاضي عند اعتماد التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهتمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021).

7 - وأعرب كذلك عن تقدير الجزائر لاعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، الذي ستستترشد به البلدان عند إعداد تشريعاتها الوطنية ذات الصلة. وتنشئ الجزائر على اللجنة لما قامت به من عمل بشأن التجارة الإلكترونية وغيرها من المسائل القانونية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، مما يعزز الثقة في المعاملات التجارية عبر الإنترنت وفي التكنولوجيات الناشئة. وقال إنه ينبغي للجنة أن تأخذ بعين الاعتبار الفجوة الرقمية بين الدول وأن تولي الاهتمام لمخاوف الدول النامية فيما يتعلق بالسيادة الوطنية والأمن وضمان سرية المعلومات وحماية البيانات.

8 - وقال إن وفد بلده يدعم عمل الفريق العامل الأول (المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) بشأن التخفيف من العقوبات القانونية التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على مدى دورات حياتها، ولا سيما في الاقتصادات النامية. وأعرب عن تشجيع وفد بلده الفريق العامل على التوصل إلى قرار بشأن الشكل المحدد الذي يجب أن يتخذه مشروع دليل لمساعدة الدول على اعتماد أطر قانونية وطنية تيسر حصول هذه المنشآت على الائتمان. وقال إن وفد بلده يشجع اللجنة على مواصلة جهودها لضمان التنسيق والتعاون الوثيقين في هذا العمل مع المنظمات الدولية الأخرى.

قوانينها الداخلية. ومنذ عام 2007، قام المغرب بتحديث قوانينه الداخلية لمواءمتها مع قوانين الأونسيتال النموذجية، بما في ذلك على وجه الخصوص قانون الأونسيتال النموذجي بشأن التحكيم التجاري الدولي. وبدأ المغرب أيضا عملية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، وأحاط علما باعتماد قانون الأونسيتال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، وإقرار مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن.

13 - ومضى يقول إنه بينما يتثني وفد بلده على اللجنة لعملها بشأن إصلاح منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، فإنه يجد أن السوابق القضائية المتصلة بالاستثمار والوثائق التي تتيحها مراكز التحكيم ذات الصلة للجمهور هي في أغلب الأحيان باللغة الإنكليزية فقط، مما يجعل من الصعب على كثير من البلدان متابعة الفقه القانوني الدولي ويتنافى أيضا مع مبدأ المساواة في الحصول على المعلومات. وفي سياق أعمال الفريق العامل الثالث، قال إن وفد بلده قد سبق له أن أثار مسألة ترجمة قرارات التحكيم في المنازعات بين المستثمرين والدول. وإذا كانت ترجمة جميع وثائق التحكيم باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة مكلفة للغاية، يكفي ترجمة تلك الوثائق إلى لغة أخرى واحدة على الأقل، لا سيما إذا كانت تلك اللغة هي لغة العمل في مراكز التحكيم المعنية.

14 - وأشار إلى أنه يمكن النظر في إجراءات معينة من أجل خفض التكاليف المتصلة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، بما في ذلك استخدام آليات بديلة لتسوية المنازعات على الصعيد المحلي قبل اللجوء إلى التحكيم الدولي. ويمكن إنشاء آلية استعراض أولي لمعالجة الشكاوى التي لا أساس لها أو العبثية، مع تحمل صاحب الشكاوى التكاليف المتصلة بجميع هذه الشكاوى. وإضافة إلى ذلك، فإن تحديد مواعيد نهائية لإصدار قرار نهائي من شأنه أن يشجع المحكمين على العمل بكفاءة أكبر، وإن كان ينبغي ألا تكون المهلة قصيرة إلى درجة أن تؤدي إلى صدور قرارات سيئة قد يتم نقضها لاحقا. وأخيرا، ينبغي إنشاء آلية دعم لمساعدة البلدان النامية، التي تقتصر إلى إمكانية الحصول على الموارد المالية والخبرات، في إدارة المنازعات بين المستثمرين والدول.

15 - السيدة سيراتو (هندوراس): قالت إن وفد بلدها، الذي دأب على المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة منذ عام 2008، يتثني على الأمانة لالتزامها بالشفافية والشمول والمرونة والفعالية والمساواة،

9 - السيد ماينيرو (الأرجنتين): قال إن بلده، الذي ظل عضوا في الأونسيتال بشكل مستمر تقريبا منذ عام 1968 والملتزم التزاما راسخا بعملها، يرحب بعمل الأمانة في دراسة المسائل القانونية المتعلقة بأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على القانون التجاري الدولي. وأعرب عن تقدير الأرجنتين لتنظيم أيام الأونسيتال السنوية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأيام الأونسيتال لآسيا والمحيط الهادئ، وأيام الأونسيتال في أفريقيا، التي تتيح فرصة ممتازة للخبراء في القانون الدولي الخاص من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الإقليمية لتقديم مساهمات في التحكيم الدولي ومسائل أخرى.

10 - وقال إن وفد بلده سيشارك باهتمام في أعمال الفريق العامل الثاني (تسوية المنازعات)، الذي سينظر في مواضيع تسوية المنازعات المتصلة بالتكنولوجيا والفصل فيها بصورة مشتركة بهدف وضع نص توجيهي بشأن ردّ الدعاوى مبكرا والبتّ فيها أولا، وتقديم النص إلى اللجنة للنظر فيه في دورتها في عام 2023. وقال إن وفد بلده يحيط علما بالعمل الذي يضطلع به الفريق العامل الثالث بهدف اختتام المفاوضات الجارية بشأن إمكانية إصلاح منظومة تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في عام 2026. ومن الأمور التي تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد المفاوضات الجارية بشأن مشروع مدونة قواعد سلوك المحكمين في منازعات الاستثمار الدولية والتقدم الكبير المحرز خلال الدورة الثالثة والأربعين للفريق العامل، بما في ذلك بدء القراءة الثانية للمشروع الذي أعدته الأمانة استنادا إلى تعليقات الدول الأعضاء. وبالنظر إلى عدد الاجتماعات المقررة، من المهم ضمان مشاركة جميع الأعضاء مشاركة فعالة، في عملية شفافة وشاملة للجميع.

11 - وأكد أن وفد بلده سيواصل باهتمام متابعة أعمال الفريق العامل الرابع (التجارة الإلكترونية) الذي سيواصل، في دورته الرابعة والستين، النظر في استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، إلى جانب ورقة مسائل ثانية عن استخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة. وقال إن وفد بلده سيشارك بشكل استباقي أيضا في أعمال الفريق العامل السادس المتعلقة بوضع صك جديد بشأن مستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول.

12 - السيد العسري (المغرب): أعرب عن سرور بلده لانتخابه لعضوية اللجنة، مما يشهد على التزامه بتعزيز القواعد المتعلقة بالقانون التجاري الدولي وكذلك على اتساع نطاق خبرته في هذا المجال. ويتثني المغرب على اللجنة لما تبذله من جهود لمساعدة البلدان على تحسين

البند 81 من جدول الأعمال: حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام 1949 المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة (A/77/264)

19 - السيدة بوبان (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفتها مراقبا): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنتشتاين؛ إضافة إلى جورجيا وسان مارينو، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتصديق 174 دولة على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، وتصديق 169 دولة على البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني). وقالت إن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول المتبقية إلى التصديق على البروتوكولين الإضافيين، اللذين اكتسبت قواعدهما مركز القانون الدولي العرفي.

20 - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء انتشار النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، مما يسبب معاناة هائلة لملايين المدنيين. وآخر مثال على ذلك هو الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، التي أسفرت عن وفيات في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية الحيوية وتشريد أعداد كبيرة من السكان. وتجدر الإشارة إلى أن المدنيين يمثلون الغالبية العظمى من الضحايا عندما تستخدم الأسلحة المتفجرة بشكل عشوائي في المناطق المأهولة بالسكان، وأن السكان المدنيين والأفراد المدنيين يتمتعون بحماية عامة من الأخطار التي تشكلها الأعمال الحربية. ويجب حماية الصحفيين الموفدين في مهام مهنية محفوفة بالمخاطر في مناطق النزاع المسلح، وفقا للمادة 79 من البروتوكول الإضافي الأول وقرار مجلس الأمن 2222 (2015)، من الأذى أثناء النزاع المسلح.

21 - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ أيضا بقلق عميق تزايد عدد الهجمات على المرافق الصحية والعاملين في القطاع الطبي، بما في ذلك في أوكرانيا، وأنه لا يزال يعتبر أن من أولوياته حماية الرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية الصحة النفسية، أثناء النزاع المسلح. والاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم أعمال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجمات على العاملين في القطاع الطبي والمرافق الصحية،

ولا سيما منذ تفشي جائحة كوفيد-19. وأعربت عن ترحيب هندوراس بوضع مشروع الاتفاقية المتعلقة بالآثار الدولية للبيع القضائي للسفن في صيغته النهائية وإقراره، ووضع القانون النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود في صيغته النهائية واعتماده، وكذلك التوصيات الرامية إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021).

16 - وأعربت عن سرور هندوراس لكونها واحدة من 10 بلدان صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، التي دخلت حيز النفاذ في 12 أيلول/سبتمبر 2020. وأعربت عن شكر هندوراس لسنغافورة على استضافة أسبوع سنغافورة، الذي عقد في الفترة من 29 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2022، من أجل الترويج لتلك الاتفاقية ودعم تطوير وفهم الوساطة، التي تستخدم بشكل متزايد في التجارة الوطنية والدولية كبديل للإجراءات القضائية.

17 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يولي أهمية كبيرة للتعاون التقني والمساعدة التي تقدمها اللجنة إلى البلدان النامية بشأن إصلاح القانون التجاري الدولي وتطويره. وأعربت في هذا الصدد عن اعتراف وفد بلدها بعمل الأمانة في إذكاء الوعي بنصوص الأونسيترال وتشجيع مناقشتها أثناء أيام الأونسيترال لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع الحكومات والجامعات في المنطقة. وقالت إن وفد بلدها يأمل أن تساعد اللجنة في تحسين كامل الإطار القانوني الذي ينطبق على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، على مدى دورات حياتها. وهذه المنشآت توفر في بلدها بديلا للهجرة، وتساعد على الحد من التفاوت في الدخل، وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أنها ستؤدي دورا جوهريا في إنعاش اقتصاد هندوراس في أعقاب جائحة كوفيد-19 والدمار الذي أحدثته العواصف المدارية.

18 - وقالت إن هندوراس اعتمدت عددا من القوانين التي تعكس مضمون بعض النصوص التي وضعتها اللجنة، بما في ذلك القوانين التي تنظم تطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتوفيق والتحكيم، والتوقيعات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية. كما انضمت إلى اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية.

25 - وذكر أن الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه مستمرة بلا هوادة، في انتهاك خطير لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم من الإدانة الواسعة النطاق، فإن نظام الاستيطان، والحصار، والاعتقالات الجماعية التعسفية، وعمليات القتل ظلت مغلقة من جانب المجتمع الدولي إلى حد كبير. وتشجع الحصانة والإفلات من العقاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومسؤوليها على ترسيخ الاحتلال الاستعماري على الأرض. وأكد أن قيام إسرائيل بنقل مستوطنين وتوطينهم على أرض دولة فلسطين المحتلة والطرده القسري للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت احتلالها يشكلان، وفقاً لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، انتهاكا خطيرا لاتفاقيات جنيف وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، وجريمة حرب.

26 - ومضى يقول إن المجموعة العربية تشدد على ضرورة ترجمة الإدانات الشفوية لنظام الاستيطان إلى أفعال من أجل عكس مسار الحالة على الأرض وضمان استقلال وسيادة دولة فلسطين على الأرض التي احتلت عام 1967. وتشعر المجموعة بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة، الذي يخنقه الحصار الإسرائيلي غير القانوني واللاإنساني، الذي أوشك على دخول عامه الخامس عشر. ويتعرض السكان المدنيون الفلسطينيون، ومعظمهم من اللاجئين، للعقاب الجماعي نتيجة لهذا الحصار غير القانوني، الذي يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة في غزة. فهو يدمر الاقتصاد، ويعوق إيصال المساعدة الإنسانية والمواد الأساسية وإصلاح المنازل، ويدمر البنى التحتية، ويقوض التعافي الاجتماعي - الاقتصادي. وتدعو المجموعة إلى إنهاء الحصار اللاإنساني.

27 - وأفاد بأن حجم الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، واستمرار هذه الانتهاكات بلا هوادة يؤديان إلى تفاقم الحالة في دولة فلسطين المحتلة. وأكد أن احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، أمر أساسي للتوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي - العربي ككل وللصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بصفة خاصة.

28 - وقال إن المجموعة تحت مرة أخرى المجتمع الدولي على تحمل مسؤوليته القانونية والسياسية والأخلاقية عن إنهاء السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني والاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لدولة فلسطين الذي طال أمده، واتخاذ إجراءات لتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني الأعزل، بما في ذلك

وبضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وحماية الممتلكات الثقافية من آثار النزاع المسلح.

22 - وتابعت قائلة إن التدريب والتثقيف في مجال القانون الدولي الإنساني يشكّلان جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى زيادة التقيد بالقانون الدولي الإنساني أثناء النزاع المسلح. وكفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم أن توفر الدول التدريب في مجال القانون الدولي الإنساني في وقت السلم للضباط العسكريين وعامة السكان، وأن تعين مستشارين قانونيين للقوات المسلحة. وقد أدرج الاتحاد الأوروبي التدريب في مجال القانون الدولي الإنساني في سياسته المشتركة للأمن والدفاع، التي أدمج من خلالها الامتثال للقانون الدولي الإنساني في ولايات جميع البعثات العسكرية غير التنفيذية. وقدم الاتحاد الأوروبي أيضاً التدريب في مجال القانون الدولي الإنساني للقوات المسلحة الوطنية في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وموزامبيق. واعتمد الاتحاد الأوروبي كذلك مبادئ توجيهية لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وهو يقدم تقارير سنوية عن تنفيذها.

23 - وقالت إنه في عالم يؤد فيه النزاع المسلح معاناة إنسانية لا نهاية لها، يجب بذل جهود دؤوبة لحماية الحياة والكرامة والبيئة والممتلكات المدنية والطبية والتعليمية والثقافية أثناء هذه النزاعات. ولهذا الغرض، يكرر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزامهم بالتمسك بالقانون الدولي الإنساني كجزء من التزامهم الأوسع المنصوص عليه في المعاهدات التأسيسية للاتحاد الأوروبي، ألا وهو الالتزام بالنهوض باحترام الكرامة الإنسانية ومبادئ القانون الدولي.

24 - السيد بحر العلوم (العراق): تكلم باسم مجموعة الدول العربية، فقال إن المجموعة تدعو إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. ويساور المجموعة القلق العميق إزاء الحالة في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتؤكد من جديد أن الهدف النهائي للقانون الدولي الإنساني هو حماية أولئك الذين لم يشاركوا في الأعمال العدائية أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، مثل المدنيين والأطفال والصحفيين والعاملين في القطاع الطبي والمرضى والجرحى والأسرى. ولا يزال هؤلاء الأشخاص يُستهدفون بسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وهم الضحايا الرئيسيون لممارساته غير القانونية.

أو الاغتصاب أو الاختطاف، وتُحتل المرافق التعليمية وتُقتصد وتُدمر. ولذلك، تشعر بلدان الشمال الأوروبي بالتفاؤل أيضا إزاء اتخاذ قرار مجلس الأمن 2601 (2021)، الذي أدان فيه المجلس الهجمات ضد المدارس والأطفال والمعلمين، وحث أطراف النزاع على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لصون الحق في التعليم، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح.

32 - وأكدت أنه يجب إخضاع المسؤولين عن الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني للمساءلة عن أفعالهم من أجل الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد ككل، ولا سيما لضمان العدالة والإنصاف لصالح الضحايا. وفي حين أن ضمان المساءلة هو في المقام الأول مسؤولية محلية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد، كلما أمكن، من خلال الدعم المالي أو العيني أو من خلال ممارسة الولاية القضائية العالمية والشرع في تحقيقاته الأولية. وتقدم بلدان الشمال الأوروبي كامل الدعم للمحكمة الجنائية الدولية، التي تكافح الإفلات من العقاب بالتحقيق في أخطر الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها. وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة في الطلبات الواردة إلى المحكمة، زادت بلدان الشمال الأوروبي مؤخرا دعمها للمحكمة من خلال التمويل وإعارة الموظفين.

33 - وذكرت أن بلدان الشمال الأوروبي تشيد بعمل الصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين يقومون، على الرغم من التهديدات والعنف، بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم. وتتاصر بلدان الشمال الأوروبي قضية المساواة بين الجنسين وترحب بالعمل الجاري الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الكيانات في تحديث تفسير الصلة بين الشأن الجنساني والقانون الدولي الإنساني. وللنساء والرجال والفتيان والفتيات منظورات واحتياجات مختلفة، لا سيما في ضوء الأدوار الجنسانية المتغيرة. ويمكن أن تواجه النساء على وجه الخصوص مخاطر بدنية ونفسية خاصة، ولكنهن لسن بأي حال من الأحوال مجرد ضحايا.

34 - وأشارت إلى أن تغير المناخ والتدهور البيئي يزيدان من خطر نشوب نزاعات جديدة ويفاقمان النزاعات الجارية. وترحب بلدان الشمال الأوروبي باعتماد لجنة القانون الدولي لمشروع مبادئها المتعلقة بحماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، مما يمثل خطوة رئيسية إلى الأمام في إضفاء الطابع المنهجي على القانون المتعلق بهذا الموضوع. وتلتزم بلدان الشمال الأوروبي التزاما قويا بكبح تغير المناخ باتخاذ تدابير

من خلال التنفيذ العاجل للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "حماية السكان المدنيين الفلسطينيين". وقال إن المجموعة تدعو مرة أخرى أيضا حكومة سويسرا، بصفتها الجهة الوديدة لاتفاقيات جنيف، إلى أن تعقد، بصفة عاجلة، مؤتمرا للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لاتخاذ المزيد من الخطوات القانونية لضمان احترام الاتفاقية والامتنال لها وتقييم تنفيذ الإعلان الذي اعتمدته في 17 كانون الأول/ديسمبر 2014 مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة.

29 - وقال إن المجموعة تدين جميع التدابير التي تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي للجولان السوري المحتل وتدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة اعتبارا من 4 حزيران/يونيه 1967، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وختاماً، أعرب عن ترحيب المجموعة بالفرصة السانحة لإذكاء الوعي بالقانون الدولي الإنساني من حيث صلته بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وعن إشادتها باللجنة الدولية للصليب الأحمر للدور الذي تقوم به في تعزيز القانون الدولي الإنساني.

30 - السيدة فيلدنغ (السويد): تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي (آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقالت إنه يجب التمسك بالقانون الدولي الإنساني في الحرب العدوانية المستمرة التي تشنها روسيا على أوكرانيا وفي جميع النزاعات المسلحة الأخرى. وتشكل الهجمات المتعمدة على المدنيين والأعيان المدنية انتهاكا لقوانين الحرب، وهي قد أفضت إلى معاناة هائلة وواسعة النطاق للمدنيين. وتؤدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات دورا حيويا في ضمان إيصال المساعدة بطريقة محايدة ومستقلة إلى السكان المتضررين. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للحفاظ على ذلك الدور.

31 - وقالت إنه من غير المقبول أن المئات من العاملين في مجال تقديم المعونة قد قُتلوا أو جُرحوا أو حُطفوا في العام الماضي. ولذلك تشعر بلدان الشمال الأوروبي بالتفاؤل لأن مجلس الأمن، في قراره 2573 (2021)، دعا في جملة أمور جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الامتناع عن استهداف الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، واحترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والشحنات المستخدمة في عمليات الإغاثة الإنسانية. وفي العديد من مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم، يتعرض الطلاب والمعلمون للقتل

39 - السيد طالب زاده سرداري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومة بلده تعترف تماما بالدور الحيوي للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع، في التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للنزاعات المسلحة وحماية ضحايا الحرب. وهي تعلق أهمية كبيرة على أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقد نفذت بنجاح مشاريع مشتركة مع تلك المنظمة لنشر القانون الدولي الإنساني وتعزيز احترامه في البلد.

40 - وأضاف قائلا إن جمهورية إيران الإسلامية قد صدقت على اتفاقيات جنيف في عام 1949، ومع أنها وقّعت على بروتوكولها الإضافيين ولكن لم تصبح طرفاً فيهما، فإنها قد بذلت جهوداً لاستكمال الإجراءات المحلية للتصديق عليهما. ومن أجل تنفيذ الاتفاقيات، سن البرلمان قانوناً يتعلق بالجرائم التي يرتكبها العسكريون وأصدر توجيهها بشأن اللوائح التأديبية للقوات المسلحة. وأنشأت الحكومة أيضاً فريقاً عاملاً يتألف من قضاة ومدعين عامين ومحامين وأكاديميين بارزين وممثلين عن وزارة الخارجية ووزارة العدل لوضع مشروع قانون يجرم أبشع الجرائم الدولية، بما فيها جرائم الحرب.

41 - وقال إن جمهورية إيران الإسلامية تسعى إلى نشر وتعزيز المعايير والقيم الإنسانية من خلال أنشطة اللجنة الوطنية الإيرانية المعنية بالقانون الإنساني وبدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتشمل هذه الأنشطة ترجمة عدة موارد للجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الفارسية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري اتخاذ ترتيبات لتيسير مشاركة قادة القوات المسلحة الإيرانية في البرامج التدريبية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

42 - السيد بيغ (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده ظل منذ أمد بعيد مؤيداً بقوة لتطوير القانون الدولي الإنساني وتنفيذه، ولا يزال البلد يكفل امتثال جميع عملياته العسكرية للقانون الدولي الإنساني وجميع القوانين الدولية والمحلية الأخرى الواجبة التطبيق. والولايات المتحدة طرف في البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف بشأن اعتماد شارة مميزة إضافية (البروتوكول الثالث)، ولكنها ليست طرفاً في البروتوكولين الإضافيين لعام 1977. وقد أجريت استعراضات حكومية مستفيضة، بما في ذلك استعراض أنجز في عام 2011، وخلصت هذه الاستعراضات إلى أن الممارسة العسكرية للولايات المتحدة تتسق مع البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني). وقد خلصت هذه الاستعراضات أيضاً إلى

وطنية طموحة ومن خلال تقديم المساعدة إلى أشدّ البلدان والسكان تضرراً.

35 - تولت رئاسة الجلسة السيدة سفيريستوتير (آيسلندا)، نائبة الرئيس.

36 - السيدة ماكنتاير (أستراليا): تكلمت أيضاً باسم كندا ونيوزيلندا، فقالت إن البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام 1949 لا يزالان يشكلان عنصراً أساسياً في القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على السواء. وحثت الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكولين الإضافيين أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وحثت جميع الدول الأطراف على تنفيذ أحكامهما بالكامل، لكي يطبق جميع الأطراف في جميع النزاعات المسلحة وفي جميع الأوقات تدابير الحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني. وأشارت إلى أن كثيراً من الأحكام الرئيسية للبروتوكولين الإضافيين تعكس القانون الدولي العرفي، وهي بذلك ملزمة لجميع أطراف النزاع المسلح. وقد أبرزت الأحداث الأخيرة، ولا سيما العدوان المستمر من جانب روسيا في أوكرانيا، أهمية تلك الأحكام.

37 - وأضافت قائلة إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تشجع المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على مواصلة العمل مع الدول بشأن آليات تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وقالت إن الوفود الثلاثة ترحب باتخاذ المؤتمر الثالث والثلاثين قراراً حث فيه جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وإنها تدعو الدول إلى اعتماد التدابير التشريعية والإدارية والعملية اللازمة على الصعيد المحلي لتنفيذ القانون الدولي الإنساني. ويمكن أن تشمل هذه التدابير إدماج القانون الدولي الإنساني في عقائدها العسكرية وتدريبها الميداني وقواعد الاشتباك الخاصة بها؛ وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة؛ وضمان قدرة الهياكل القضائية الوطنية على التصدي بفعالية لانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

38 - وقالت إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا ستواصل العمل على ضمان توفير الحماية للمدنيين وضحايا النزاعات المسلحة تماشياً مع القانون الدولي الإنساني، وإنها تشجع جميع الدول على أن تحذو حذوها.

بقرار الأمين العام (A/77/264)، الذي يتضمن معلومات مشجعة عن التزام الدول بالقانون الدولي الإنساني. وتشير إلى قيام الدول بتعزيز أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الكيانات الحكومية الدولية والمحلية المكرسة لتعزيز القانون الدولي الإنساني. وتشير المكسيك أيضا إلى بدء عمليات تشريعية داخلية تهدف إلى تعزيز اللوائح الوطنية المتعلقة بسير الأعمال العدائية ومبدأ احترام الأشخاص المشتركين في النزاعات المسلحة، فضلا عن تنفيذ الأحكام المتعلقة بحماية التراث الثقافي في حالات النزاع.

47 - وأضافت قائلة إن المكسيك تعتقد اعتقادا راسخا بأن القانون الدولي هو الصك الرئيسي الذي يُحتكم إليه لتسوية المنازعات بين الدول ولوضع قواعد واضحة لإدارة العلاقات الدولية. والجهود المبذولة لتعزيز القانون الدولي الإنساني لا تنحصر أهميتها في أوقات النزاع ومناطق النزاع. بل إنه على العكس من ذلك، فإن وقت السلم هو الوقت الذي يجب على الدول فيه أن تعتمد وتطور معايير من شأنها أن تساعد على حماية الحقوق الأساسية في حال وقوع الحدث المؤسف المتمثل في نشوب نزاع مسلح، سواء كان دوليا أو غير دولي.

48 - واستطردت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يسعى باستمرار إلى حظر العنف المسلح كأداة لإدارة العلاقات بين الدول أو لتحقيق أهداف سياسية داخل الدول. ومن المهم تعزيز القانون الدولي الإنساني وحماية الحياة والكرامة الإنسانية في أوقات النزاع. ويشهد الأمين العام على هذا التحدي في تقريره. ولا تنتهي الجهود الرامية إلى تخفيف أثر الحرب بالتصديق على اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين. وينبغي ألا تكتفي الدولة بمجرد أن تصبح طرفا في معاهدة. وإنما ينبغي لها أيضا أن تتخذ إجراءات مستمرة لتنفيذ المعايير الواردة في تلك الصكوك، من قبيل تدريب قواتها المسلحة وإقامة حوار مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويجب تحسين الإطار القانوني الوطني والدولي لتقليل المجال المتاح للتعسف والإفلات من العقاب في أوقات النزاع وفي وقت السلم على حد سواء.

49 - السيد عبد العزيز (مصر): قال إن بلده كان من أوائل البلدان التي صدقت على اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافيين. وأشار إلى أن التزام بلده بمبادئ القانون الدولي الإنساني هو التزام قديم العهد يعود تاريخه إلى العصر الفرعوني. وقد اتخذت حكومة بلده مؤخرا عددا من الإجراءات لنشر القانون الدولي الإنساني وتعزيز تطبيقه على الصعيد الوطني. فقد أنشأت اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني لتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني في البلد، وتقديم الاقتراحات

أن أي من المسائل المتعلقة بالتصديق، التي هي في انتظار مشورة مجلس الشيوخ وموافقة، يمكن معالجتها من خلال التحفظات والتقاومات والإعلانات.

43 - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن حكومة بلده لا تزال لديها شواغل هامة بشأن العديد من جوانب البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، فقد اختارت الحكومة، انطلاقاً من حس بالالتزام القانوني، اعتبار المبادئ المبينة في المادة 75 منه منطبقة على أي شخص تحتجزه في نزاع مسلح دولي، وتتوقع أن تحذو جميع الدول الأخرى حذوها. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة طرف في صكوك تتضمن بعض أحكام البروتوكول الإضافي الأول، وذلك من قبيل البروتوكولين الثاني والثالث لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

44 - واستطرد قائلاً إن الوفاء بالتزامات القانون الدولي الإنساني أمر حاسم للحد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون والأعيان المدنية أثناء النزاع المسلح. ومن الأهمية بمكان أن يمثل جميع الأطراف في النزاعات للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك بموجب مبادئ التمييز والتناسب، وأن تتخذ تدابير وقائية لحماية السكان المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المشمولين بالحماية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تفرض الولايات المتحدة بشكل روتيني، كقاعدة من قواعد السياسة، معايير مشددة تكفل درجة أعلى من الحماية للمدنيين مقارنة بما سيكون عليه الحال إذا احتُكم إلى القانون الدولي الإنساني وحده في حال غيابها. وهي تسعى باستمرار أيضا إلى التقيد بمتطلبات القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق أثناء النزاعات المسلحة، وتشجع جميع الدول والأطراف في النزاعات المسلحة على أن تحذو حذوها.

45 - وقال إن ما جرى مؤخرا من غزو شامل غير مشروع لأوكرانيا، ارتكبت فيه القوات الروسية جرائم حرب، هو تذكير لجميع الدول بأهمية الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وتواصل الولايات المتحدة دعم مختلف الآليات الرامية لتوثيق جرائم الحرب وغيرها من الفظائع في أوكرانيا والسعي إلى إخضاع مرتكبيها للمساءلة.

46 - السيدة خيمينيز أليغريا (المكسيك): قالت إن القانون الدولي الإنساني هو أحد أهم الأدوات الهادفة لتجنب ومكافحة العواقب الوخيمة للحرب ولتوطيد وصون السلام والأمن الدوليين. وترحب المكسيك

53 - وقالت أخيراً إنه في أعقاب المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي عقد في عام 2019، قدمت اللجنة أربعة تعهدات قطرية بالقيام بما يلي: حماية الأصول الثقافية باستخدام علامة الدرع الأزرق، وتحديث القوانين الوطنية لضمان تنمية المجتمع على المدى الطويل، وإنشاء دبلوم للمحاضرين في القانون الدولي الإنساني يركز على كبار الضباط ومسؤولي الشؤون القانونية في القوات المسلحة، ووضع خطة السلفادور الوطنية للقانون الدولي الإنساني.

54 - السيد سيلفيرا براويوس (البرازيل): قال إن بلده طرف في جميع الصكوك الرئيسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، وقد اتخذ البلد خطوات هامة لحظر جميع أسلحة الدمار الشامل، بسبل من بينها المشاركة بنشاط في المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي كانت البرازيل أول دولة توقع عليها في أيلول/سبتمبر 2017. وقال إن حكومة بلده تعلق دائماً أهمية كبيرة على تعزيز ثقافة احترام القانون الدولي الإنساني بين مؤسساتها الوطنية وفي المحافل الدولية، ولذلك فإنها تعزز إدماج الصكوك المتصلة بالقانون الدولي الإنساني في قانونها المحلي وممارساتها العسكرية.

55 - وأضاف قائلاً إن البرازيل لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بتخفيف معاناة المشردين بسبب النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي خارج حدودها. ويتمتع المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء بإمكانية الوصول الكامل إلى الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والقاحات، دون تمييز وعلى الرغم من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومنذ عام 2018، تلقى أكثر من 770 000 مهاجر ولأجى وطالب لجوء فنزويلي المساعدة من خلال "عملية مرحباً". ولا يزال ما يقرب من 400 فنزويلي، معظمهم من النساء والأطفال، يعبرون الحدود إلى البرازيل كل يوم، وقرر أكثر من 375 000 فنزويلي البقاء في البلد. وحتى آب/أغسطس 2022، كان قد استفاد من استراتيجية الإدماج الداخلي، التي أصبحت النواة الدينامية لعملية مرحباً، 85 000 فنزويلي تقريباً أعيد توطينهم في المدن البرازيلية منذ آب/أغسطس 2022. ومنحت الحكومة أيضاً أكثر من 6 000 تأشيرة إنسانية للمواطنين الأفغان، وقامت بتنسيق الجهود مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بغية تعزيز القدرات المحلية لاستقبال اللاجئين الأفغان.

لصانعي القرار، واقتراح خطة سنوية لنشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني، والارتقاء بمستوى تدريب الكوادر الوطنية بشأن هذا الموضوع.

50 - وأضاف قائلاً إن الحكومة قد وقعت أيضاً مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعزيز التعاون في نشر القانون الدولي الإنساني من خلال تنظيم الفعاليات والمؤتمرات والحلقات النقاشية وإعداد دراسات عن مدى توافم القوانين الوطنية مع الصكوك الدولية ذات الصلة التي صدقت عليها مصر. وقد عقدت مؤخراً أنشطة تدريبية مختلفة بالتعاون مع ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مصر وجمعية الهلال الأحمر المصري، وشملت هذه الأنشطة جملة أمور من بينها التدريب على تعزيز القانون الدولي الإنساني، وإدراج القانون الدولي الإنساني كأحد المواد الدراسية في عدد من كليات الحقوق المصرية، وتنظيم مسابقة محاكم صورية حول القانون الدولي الإنساني، واستضافة الدورة الإقليمية العربية في مجال القانون الدولي الإنساني في شرم الشيخ.

51 - السيدة فلوريس سوتو (السلفادور): قالت إن من المهم الامتنال لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، التي صدق عليها بلدها، وكذلك لجميع قواعد القانون الدولي الإنساني الأخرى الرامية إلى الحد من العواقب الجسيمة للحرب وضمان توفير الحماية والمساعدة للضحايا، وكذلك لكل الذين لا يشاركون بصورة مباشرة في الأعمال القتالية أو الذين كفوا عن المشاركة فيها. ويجب احترامهم في وقت الحرب ووقت السلم على حد سواء.

52 - وأضافت قائلة إن السلفادور قد أنشأت لجنة مشتركة بين المؤسسات المعنية بالقانون الدولي الإنساني، وتمكنت هذه اللجنة من القيام بعملها بدعم وتعاون من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وعملت اللجنة المشتركة بين المؤسسات باعتبارها هيئة استشارية للحكومة بشأن التدابير المتصلة باعتماد صكوك القانون الدولي الإنساني وتطبيقها ونشرها. وقد نظمت مؤخراً أنشطة مختلفة لنشر وتنفيذ اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، بما في ذلك تقديم عروض لفائدة الموظفين القضائيين بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني في السلفادور، وعقد مؤتمر بشأن أهمية حماية الممتلكات الثقافية والقانون الدولي الإنساني، واستبدال التالف من علامات "الدرع الأزرق" الدالة على كون الموقع مشمولاً بالحماية بموجب اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954، وذلك في 10 من الممتلكات الثقافية المختارة لتعليمها بهذا الدرع.

56 - واستطرد قائلاً إن الاستجابة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان هما من بين الأولويات التي حددتها البرازيل لفترة عضويتها الحالية في مجلس الأمن. وتدعو البرازيل إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وتدعو إلى التقيد بالميثاق وقواعده المتعلقة باستخدام القوة. ولذلك فهي تدعو بشدة الاحتجاج التعسفي بالمادة 51، التي يجب تفسيرها بطريقة تقييدية. وفي المجلس، دعت البرازيل إلى التركيز بدرجة أقوى على الفصل السادس من الميثاق، الذي يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات، أكثر من التركيز على الفصل السابع، الذي يتعلق بما يُتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، مع مراعاة أن الوقاية والوساطة وبناء السلام توفر حلولاً سلمية تحول دون تصعيد الأزمات لتتحول إلى نزاعات. وعلاوة على ذلك، أعرب عن تشديد حكومته على ضرورة ضمان حماية المدنيين وضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أثناء النزاعات.

60 - وأضاف قائلاً إن رومانيا ثابتة في دعمها للمحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة التي تثير قلق المجتمع الدولي. ولذلك فقد استجابت بشكل إيجابي لنداء المدعي العام للمحكمة للحصول على موارد مالية إضافية وشاركت في اختيار الخبراء لإعارتهم إلى مكتب المدعي العام. وفي عام 2022، صدّقت رومانيا على جميع التعديلات التي أدخلت على المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة.

61 - واستطرد قائلاً إن استمرار وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني لا ينعكس من أهمية هذه المجموعة من القوانين. والاتحاد الروسي، من خلال عدوانه العسكري غير المشروع وغير المبرر على أوكرانيا بدون سابق استقزاز، ينتهك القانون الدولي الإنساني انتهاكاً صارخاً. ويجب محاسبة جميع المتورطين في انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وقد انضمت رومانيا إلى الدول الأطراف الأخرى في نظام روما الأساسي في طلب أن يحقق المدعي العام في أي أعمال جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية وقعت في أراضي أوكرانيا. ووقعت أيضاً اتفاقاً لتصبح عضواً في فريق التحقيق المشترك الذي تدعمه وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية بشأن الجرائم الدولية الأساسية التي يُدعى أنها ارتكبت في أوكرانيا.

62 - وقال إن رومانيا تواصل دعم الجهود التي تبذلها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا وآلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقدمت هاتان الهيئتان سرداً شاملاً للأدلة التي تبين الانتهاكات الروسية لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل إدانة الهجمات ضد المدنيين وفضحها

56 - واستطرد قائلاً إن الاستجابة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان هما من بين الأولويات التي حددتها البرازيل لفترة عضويتها الحالية في مجلس الأمن. وتدعو البرازيل إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وتدعو إلى التقيد بالميثاق وقواعده المتعلقة باستخدام القوة. ولذلك فهي تدعو بشدة الاحتجاج التعسفي بالمادة 51، التي يجب تفسيرها بطريقة تقييدية. وفي المجلس، دعت البرازيل إلى التركيز بدرجة أقوى على الفصل السادس من الميثاق، الذي يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات، أكثر من التركيز على الفصل السابع، الذي يتعلق بما يُتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، مع مراعاة أن الوقاية والوساطة وبناء السلام توفر حلولاً سلمية تحول دون تصعيد الأزمات لتتحول إلى نزاعات. وعلاوة على ذلك، أعرب عن تشديد حكومته على ضرورة ضمان حماية المدنيين وضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أثناء النزاعات.

57 - وأردف قائلاً إنه ينبغي أخذ المبادئ الإنسانية في الاعتبار عند تصميم نظم جزاءات الأمم المتحدة، لمنعها من التأثير بشكل غير متناسب على أضعف فئات السكان، والتسبب في تفاقم أزمات الأمن الغذائي، وإعاقة عمل العاملين في المجال الإنساني. وقد شاركت البرازيل مشاركة بناءة في المناقشات المتعلقة بوضع إعلان سياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ودعت إلى التنفيذ العالمي لإعلان المدارس الآمنة وقرارات مجلس الأمن 2601 (2021)، بشأن حماية التعليم أثناء النزاعات المسلحة، و 2286 (2016)، بشأن حماية العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية في النزاعات المسلحة، و 2573 (2021)، بشأن حماية البنى التحتية المدنية في النزاعات المسلحة.

58 - وقال إن احترام القانون الدولي الإنساني أمر أساسي لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ويجب على المجتمع الدولي أن يحمي المساعدة الإنسانية من التسييس. ومع ذلك، فإن القانون الدولي الإنساني لا يكفي لتوفير الحماية الكاملة للمدنيين؛ ويلزم أيضاً وجود نظام دولي أقل عسكرة وتجديد الالتزام بتعددية الأطراف.

59 - السيد فيروتا (رومانيا): قال إن اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافيين، فضلاً عن المعاهدات الدولية الأخرى ذات الصلة، يجب أن تستمر في تأدية دورها في تنظيم سير الأعمال العدائية. ورومانيا ملتزمة بالجهود الرامية إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني على الصعيدين الدولي والإقليمي، من خلال مبادرات

66 - السيدة ماتوس (البرتغال): قالت إن البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام 1977 ما زالا يشكلان ركيزة أساسية لتدوين القانون المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وقد صدقت البرتغال على البروتوكولين الإضافيين، وهي تدعم، منذ عام 1994، اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية، المنشأة بموجب المادة 90 من البروتوكول الإضافي الأول. وفي عام 2021، انتخب مواطن برتغالي، لأول مرة، لعضوية تلك اللجنة.

67 - وأضافت قائلة إن تقرير الأمين العام (A/77/264) قد تضمن معلومات عن حالات الانضمام إلى البروتوكولين الإضافيين والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة وحالات التصديق عليها في الفترة من حزيران/يونيه 2020 إلى نيسان/أبريل 2022، مما يدل على أن الدول، بالإضافة إلى التزامها بالقانون الدولي الإنساني العرفي، تقبل الالتزام بالمعاهدات المتعلقة بمختلف المواضيع المتعلقة بالنزاع المسلح، بما في ذلك العدالة الجنائية الدولية ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ومما يؤسف له أن التنفيذ الفعال للبروتوكولين الإضافيين تقوضه تحديات قديمة وجديدة تتخذ أشكالا متنوعة منها ما يتصل بقدرة الدول على تدريب قواتها المسلحة بشأن المسائل ذات الصلة والإشراف عليها، وبظهور أساليب حرب جديدة وجهات فاعلة جديدة في النزاعات المسلحة.

68 - وفي هذا السياق، تؤدي التدابير المحلية دورا رئيسيا. وقالت إن حكومة بلدها، على سبيل المثال، قد نفذت عدة تدابير من هذا القبيل، بما في ذلك الحفاظ على التعاون الوثيق مع الصليب الأحمر البرتغالي. وأنشأت أيضا لجنة وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني، وفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ومن شأن هذه اللجنة أن تثبت فائدتها في نشر وتنفيذ الالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة. وقالت إن البرتغال تحث جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه، بما في ذلك البروتوكولان الإضافيان.

69 - السيدة شيربهايل (أيرلندا): قالت إنه إزاء خلفية الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني، من المهم أن تواصل اللجنة استعراض حالة وتنفيذ البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف. وتلتزم أيرلندا التزاما راسخا بتنفيذ القانون الدولي الإنساني وبالجهد الرامية إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. وعلى الصعيد المحلي، واصلت أيرلندا جهودها الرامية

علنا، ويجب أن يقف متحدا في حماية أولئك الذين يعانون بسبب العدوان على أوكرانيا أو يواجهون تهديدات وشيكة بسببه.

63 - السيدة كارال كاستيلو (كوبا): قالت إن بلدها، وهو طرف في اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين، قد تعهد بنشر أحكام تلك الصكوك على نطاق واسع بين عامة السكان وفي صفوف القوات المسلحة بصفة خاصة. وتحقيقا لهذه الغاية، يقدم الصليب الأحمر الكوبي دروسا في القانون الدولي الإنساني، ويعقد الاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين مناسبات على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات بشأن هذا الموضوع كل سنة، وينظم مدرسة هافانا الصيفية الدولية بشأن القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني. وتمتثل كوبا امتثالا صارما لالتزامها بموجب الاتفاقيات بإدراج القانون الدولي الإنساني في التعليم العسكري.

64 - وأضافت قائلة إن كوبا قد اعتمدت دستورا جديدا يعكس الاحترام الكامل لمبادئ وقواعد القانون الدولي، والمساواة في الحقوق، والسلامة الإقليمية، واستقلال الدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، والتعاون الدولي من أجل المنفعة والمصلحة المتبادلة والمنصفة، والتسوية السلمية للمنازعات على أساس المساواة والاحترام. ويشجع الدستور أيضا نزع السلاح العام الكامل ويرفض وجود وانتشار واستخدام الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل أو غيرها من الأسلحة ذات الآثار المماثلة، وكذلك تطوير واستخدام الأسلحة الجديدة والأشكال الجديدة للحروب، من قبيل الحرب الإلكترونية، التي تنتهك القانون الدولي.

65 - واستطردت قائلة إن الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية قد اعتمدت مؤخرا قانونا جنائيا جديدا يتضمن جرائم ضد القانون الدولي الإنساني كان يحكمها في السابق قانون الجرائم العسكرية، تماشيا مع البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، بغرض ضمان الاعتراف بالانتهاكات المنصوص عليها فيه كجرائم في قانون ينطبق على جميع الأشخاص الذين تعلن مسؤوليتهم عن الأفعال المعنية. وينص القانون أيضا على جرائم تتعلق بالقانون الدولي الإنساني، وهي "إساءة معاملة أسرى النزاع المسلح أو ممارسة العنف ضدهم"، و "أعمال النهب"، و "العنف ضد السكان في مسرح النزاع المسلح" و "إساءة استخدام شارات أو علامات الصليب الأحمر أو أي منظمة دولية أخرى تشارك في تقديم المعونة الإنسانية" في حالة نزاع مسلح، وذلك تماشيا مع النهج الحالية للتعامل مع مختلف الحالات الناجمة عن النزاعات المسلحة الدولية والمحلية على حد سواء.

الصليب الأحمر وغيرها من العلامات والشارات المحمية بموجب اتفاقيات جنيف. وقال إن وفد بلده يدعو الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكولين الإضافيين إلى القيام بذلك.

74 - السيد نينانيد (الكاميرون): قال إن قانون النزاعات المسلحة يجب أن يطبق على أي نزاع مسلح، سواء كان دوليا أو غير دولي. غير أن وضع "أسير الحرب"، الذي لا يوجد إلا في النزاعات المسلحة الدولية، لا يمكن تطبيقه على الأشخاص الذين يتم أسرهم أثناء مشاركتهم الفعلية في نزاع مسلح غير دولي، وإن كان لا يزال يحق لهم التمتع بمعاملة إنسانية في جميع الظروف. وقال إنه على الرغم من أن البروتوكولات الإضافية اعتمدت لسد الثغرات القائمة عن طريق تكييف قانون الحرب مع التطورات المتعلقة بالنزاعات من أجل توفير حماية أفضل للسكان المدنيين، فإن وفد بلده يتساءل عن نطاق المادة 51 من البروتوكول الإضافي الأول، التي تنص على أن جميع الأشخاص الذين لا يستوفون المعايير الواردة في الفقرة 2 من المادة 43 من البروتوكول المذكور هم من غير المقاتلين ويجب حمايتهم من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية. وهذا الحكم غامض إلى حد ما، حيث يكاد يكون من المستحيل تعريف فئة "المدنيين"، ولا سيما في سياق المشاركة "المباشرة" أو "الفعلية" للرجال والنساء في الأعمال العدائية دون ارتداء الزي العسكري. وينبغي سد هذه الثغرة القانونية بجملة أمور منها تعريف عبارة "المشاركة الفعلية في الأعمال العدائية"، بحيث يمكن التمييز بين هذا السلوك وبين المشاركة "غير المباشرة".

75 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بكون البروتوكولين الإضافيين استكمالا لقانون الحرب، بل وكونهما تعديلا أو تنقيحا لاتفاقيات جنيف في عدة نقاط. ويتناول البروتوكولان أشكالا جديدة من النزاعات، ويوسعان نطاق مفهوم النزاعات المسلحة الدولية بالاعتراف بحروب التحرير الوطني بوصفها نزاعات مسلحة دولية، وبحركات التحرير الوطني بوصفها أطرافا متحاربة. ويدخل البروتوكولان الإضافيان تعديلات تتعلق بوضع المقاتلين وأسرى الحرب وحماية السكان المدنيين. وقال إنه في حين أن أوجه التقدم هذه جديرة بالترحيب، فإن وفد بلده يتساءل عن أثرها الفعلي في سياق العداوات المفتوحة التي تهدد وجود دول بأسرها. وقال إن وفد بلده يدعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكولات الإضافية إلى أن تفعل ذلك، وإنه يود أن يرى قواعد البروتوكولين الإضافيين تطبق على جميع الأسلحة.

76 - وأشار إلى أن وفد بلده يلاحظ مع القلق أيضا كثرة التحفظات والإعلانات التفسيرية الصادرة فيما يخص البروتوكولين الإضافيين،

إلى تنفيذ القانون الدولي الإنساني ونشره، وهي بصدد إصدار تقرير وطني طوعي عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني. وأنشأت أيضا لجنة استشارية وطنية معنية بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، مما سيشكل خطوة هامة في إطار تنفيذ اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح وبروتوكولها الثاني.

70 - وقالت إنه على المستوى الدولي، قادت أيرلندا لعدة سنوات مشاورات حول إعلان سياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وسيُعتمد هذا الإعلان أخيرا في مؤتمر دولي رفيع المستوى سيعقد في دبلن في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتشجع أيرلندا الدول على حضور المؤتمر وتأييد الإعلان.

71 - وأردفت قائلة إن أيرلندا دعت باستمرار، منذ أن بدأت فترة عضويتها في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2021، إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني والمساءلة عن الانتهاكات. وهي تؤيد بقوة نظام العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، وتحث جميع الدول على أن تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي. وقالت إن أيرلندا دعت الدول مرارا وتكرارا إلى التعاون مع تحقيقات تلك المحكمة، وإنها تشدد على ضرورة تعزيز العلاقة بين المحكمة ومجلس الأمن.

72 - السيد كانو (سيراليون): قال إن وفد بلده يحيط علما مع التقدير بالمعلومات المقدمة من النمسا والواردة في تقرير الأمين العام (A/77/264) عن استمرار تبرعات ذلك البلد لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. ويتسم استمرار تمويل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية من خلال التبرعات المالية والإعانات التي تقدمها الأمم المتحدة بأهمية حيوية من أجل تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

73 - ومضى يقول إن سيراليون أنشأت لجنة وطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني للقيام بجملة أدوار منها التوصية بالانضمام إلى معاهدات القانون الدولي الإنساني أو التصديق عليها وتنفيذها، والتشجيع على اتخاذ مثل هذه الإجراءات. وسنت أيضا قانونين، هما قانون اتفاقيات جنيف وقانون جمعية الصليب الأحمر السيراليوني، وهما ينصان، في جملة أمور، على فرض عقوبات على انتهاك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، ووضع منظومة إجرائية تحكم العمليات القانونية المتعلقة بالأشخاص المحميين وبإساءة استخدام شارة

الطبي الذين يقومون حصراً بواجبات طبية، فإن مثل هذه الهجمات يقع بشكل روتيني، بما في ذلك في أوكرانيا. وتقع على عاتق الدول مسؤولية التحقيق مع المسؤولين عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني ومقاضاتهم ومعاقبتهم. وينبغي دعم الهيئات الدولية والإقليمية التي تقوم بأدوار في التحقيق في هذه الانتهاكات والمعاقبة عليها. وعلى وجه الخصوص، يمكن لعمل المحكمة الجنائية الدولية أن يكمل الجهود التي تبذلها الدول لضمان المساءلة.

80 - ومضى يقول إن جمهورية كوريا تلتزم التزاماً قوياً بتنفيذ القانون الدولي الإنساني والامتنال له، وتدعم جميع الجهود الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على الصعيدين الوطني والدولي. وهي تعلق أيضاً أهمية كبيرة على عمل المنظمات الإنسانية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في حماية الأشخاص في حالات النزاع وتعزيز الامتنال للقانون الدولي الإنساني ونشره. وقال إن اللجنة الكورية للقانون الدولي الإنساني قدمت إسهامات في تنفيذ ونشر القانون الدولي الإنساني في بلده.

81 - السيد تشيزيرسكي (بولندا): قال إنه يجب تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وتسببت روسيا عمداً في كارثة إنسانية منذ أن شنت عدوانها على أوكرانيا، وتجاهلت أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشمل التقارير اليومية عن العنف الروسي ضد المدنيين في أوكرانيا التعذيب والقتل الجماعي وتدمير المباني المدنية. وعلاوة على ذلك، فإن روسيا تدمر عمداً الزراعة الأوكرانية، وتحرم الملايين من الناس من حقهم في الغذاء، وتدمر البيئة، في انتهاك للمادتين 54 و 55 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. وتثير الحالة الراهنة في أوكرانيا مسألة هامة بخصوص ما إذا كان القانون الدولي الحالي كافياً لمعالجة ما ينجم عن ذلك من أضرار تلحق بالبيئة والإمدادات الغذائية العالمية والأمن الغذائي الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعداً للتصدي على نحو ملائم لهذه الأنشطة الضارة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

82 - ومضى يقول إن بولندا أنشأت لجنة مشتركة بين الهيئات الحكومية لضمان تنفيذ القانون الدولي الإنساني على كامل نطاق النظام القانوني. وكلفت اللجنة، في جملة أمور، بصياغة تقارير وطنية عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني ونشره. وتركز هذه التقارير على الحماية الخاصة لفئات معينة من الأشخاص، مثل أسرى الحرب والمعتقلين والعائدين والعاملين في المجال الطبي والشخصيات الدينية،

بما في ذلك بشأن سير الأعمال العدائية، وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية، وقصر نطاق البروتوكول الإضافي الأول على استخدام الأسلحة التقليدية فقط. ومثل هذا التصرف القانوني الذي يعدّ من قبيل الهندسة القانونية، وهو شيء مقبول في القانون الدولي، يطرح مسألة ما إذا كان البروتوكول الإضافي الأول متوافقاً مع مبدأ الردع النووي، وقد يتكوّن على ضوءه رأي قائل بأن البروتوكول يحمي المصالح الاستراتيجية لجهات معينة. ويمكن أن تضعف هذه التحفظات نطاق قانون النزاع المسلح في حالة نشوب نزاع كبير، لأن النص لا يمكن أن ينظم أو يحظر استخدام الأسلحة النووية.

77 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باتخاذ قرار الجمعية العامة 127/76 بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، وأنه يدين بشدة الهجمات المتزايدة على سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ويحث الدول الأعضاء على حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفقاً للقانون الدولي المنطبق. ويدعو وفد بلده الوكالات الإنسانية وموظفيها إلى احترام القيم الثقافية والدينية والعرفية لشعوب البلدان التي يعملون فيها. وقال إن الوفد يدعو إلى بذل جهود لضمان عدم استخدام الشارات الإنسانية إلا في المجالات المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين، وأنه يدين إساءة استخدام هذه الشارات في أنشطة الاتجار غير المشروع وغيرها من الأنشطة الإجرامية.

78 - السيد مون دونغ كيو (جمهورية كوريا): قال إنه ينبغي لجميع أطراف النزاعات أن تتقيد بمبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية المتمثلة في الإنسانية والتمييز والضرورة العسكرية والتناسب والحيطة. ومن شأن التدابير الوطنية بأنواعها التشريعي والإداري والعلمي، بما في ذلك إدماج القانون الدولي الإنساني في العقيدة العسكرية والتدريب الميداني وقواعد الاشتباك، أن تعزز الامتنال للالتزامات المفروضة بموجب القانون الدولي الإنساني. أما على الصعيد الدولي، ففي ظل الطبيعة المتغيرة للنزاعات، هناك اعتقاد متزايد بأن القانون الدولي الإنساني ينطبق على المجالات غير التقليدية، مثل الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

79 - وقال إنه بينما يحظر القانون الدولي الإنساني شنّ الهجمات على المرضى والجرحى ومرافق الرعاية الصحية والعاملين في القطاع

وقوع الخسائر في صفوف المدنيين. وتعلق المملكة العربية السعودية أهمية خاصة على القانون الدولي الإنساني على جميع المستويات، وهي قد قامت، تحقيقاً لهذه الغاية، ببذل جهود لتهيئة بيئة قانونية وطنية تدمج أحكام الصكوك الدولية. ووفقاً للمادة 83 من البروتوكول الإضافي الأول، نشرت المملكة دراسات عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني، وتعاونت مع المنظمات الدولية ذات الصلة بشأن تنفيذ هذا القانون.

87 - ومضت تقول إن المملكة العربية السعودية طرف في عدد من الصكوك المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، وإنها تدعو البلدان التي لم تصدق بعد على تلك الصكوك إلى أن تفعل ذلك. وتمثل المملكة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني عن طريق جملة أمور منها التعاون مع مؤسسات القانون الدولي الإنساني وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا الصدد. وتشعر المملكة العربية السعودية بقلق عميق إزاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي أدت إلى قتل الناس وإصابتهم بجروح، بما في ذلك أضعف الفئات، مثل النساء والأطفال والمسنين، فضلاً عن استهداف الممتلكات المدنية والثقافية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

88 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يشعر بقلق عظيم إزاء استخدام ميليشيات الحوثي المتزايد للأسلحة المتقدمة، بما في ذلك الطائرات المسيّرة، ضد المنشآت المدنية الحيوية على أراضي المملكة العربية السعودية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم الحوثيون الأطفال الجنود في القتال، ضاربين عرض الحائط بجميع الصكوك المتعلقة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من تلك الانتهاكات، ومن أجل ضمان عودة الشرعية إلى اليمن، يحترم تحالف دعم الشرعية في اليمن القانون الدولي الإنساني بكل دقة في إطار العمليات العسكرية. واتخذت الحكومة تدابير مختلفة في هذا الصدد، بما في ذلك اعتماد قانون عقوبات عسكري يتضمن أحكاماً بشأن جرائم الحرب؛ ووضع برامج لتتقيف القوات المشتركة بشأن مسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وتوزيع كتيبات إرشادية على قوات التحالف تتضمن معلومات عن المواقع المحمية، مثل أماكن العبادة والبنية التحتية المدنية والمؤسسات الحكومية. ويلتزم التحالف باستخدام الأسلحة الدقيقة التوجيه، على الرغم من تكلفتها الباهظة، ويوظف مستشارين قانونيين للتأكد من أن أي استهداف مقترح لموقع ما لا ينطوي على انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

وكذلك على الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية والمستشفيات والمقابر والبيئة الطبيعية. وقال إن بولندا تدعو جميع الدول إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

83 - السيد هوليس (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده نشرت تقريراً طوعياً عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني في المملكة المتحدة، ووضعت مجموعة أدوات، بالتعاون مع الصليب الأحمر البريطاني، لمساعدة الدول الأخرى على إعداد تقارير مماثلة، وهي متاحة على شبكة الإنترنت بلغات متعددة. وأصدر الممثل الخاص للبلد المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع نداء للعمل من أجل ضمان حقوق ورفاه الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي في حالات النزاع. ويهدف نداء العمل إلى حفز العمل الدولي لدعم عشرات الآلاف من الأطفال الذين يتعرضون، بسبب الظروف المحيطة بمجيئهم إلى الدنيا، إلى التهميش والوصم من جانب عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية.

84 - ومضى يقول إن المملكة المتحدة عضو أيضاً في مجلس إدارة الصندوق العالمي للناجين، وهي قد قدمت 2,7 مليون جنيه إسترليني منذ عام 2019 إلى الصندوق لدعم عمله البالغ الأهمية المتمثل في توفير التعويضات وحزم سبل العيش والتعليم والرعاية الصحية للناجين من العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ستستضيف مؤتمراً دولياً بشأن مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع، مما سيعزز إحراز مزيد من التقدم للموسم في هذا المجال. وتواصل اللجنة الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني في المملكة المتحدة عقد اجتماعاتها مرتين في السنة لمواصلة تكوين فهم للسياسات والممارسات الوطنية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني ونشر هذا الفهم.

85 - وأردف قائلاً إن الدعم المقدم إلى العدالة الجنائية الدولية والمساءلة يشكل عنصراً أساسياً من عناصر سياسة المملكة المتحدة الخارجية. ويواصل البلد دعم المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية والمختلطة الأخرى بهدف تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد، وتحقيق العدالة لضحايا أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي، والتصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني أينما وقعت، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الروسية في أوكرانيا.

86 - السيدة الشيخ (المملكة العربية السعودية): قالت إن بلدها، من منطلق من التزامه بالمبادئ الإسلامية، يؤيد التسوية السلمية للنزاعات من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في جميع البلدان وتجنب

89 - وقالت إن المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من قيمها الدينية والثقافية التي تعلي مبدأي التعايش السلمي والتضامن، قدّمت ما يقرب من 6 بلايين دولار من المساعدات الإنسانية إلى 86 بلداً، بغض النظر عن العرق أو الدين، ومعظمها لأغراض توفير الرعاية الصحية والاحتياجات الغذائية.

94 - ومضت تقول إن العالم شهد العواقب المأساوية للانتهاكات المتعددة الأشكال للقانون الدولي الإنساني التي تمثل، في كثير من الحالات، أنواعاً جديدة أكثر تعقيداً من العنف وأشكال الحرب. ولم تسلم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من العواقب الإنسانية للنزاعات وغيرها من أشكال العنف غير التقليدية، التي لم يكن الكثير منها موجوداً وقت اعتماد اتفاقيات جنيف. وعلى الرغم من أن هذه الأشكال غير التقليدية من العنف قد لا تتدرج في نطاق القانون الدولي الإنساني، فإنها لا تزال تولّد عواقب وتحديات إنسانية كبيرة أمام حماية أضعف الناس وتخفيف معاناتهم.

95 - وأردفت قائلة إنه على الرغم من أن الجمهورية الدومينيكية تعيش في سلام، فإنها تشعر بالقلق إزاء تعزيز العمل الإنساني على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ولذلك بذلت جهوداً لزيادة قدرات جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك مؤسساتها العسكرية. ومنذ عام 2001، أكمل أكثر من 40 000 من الأفراد العسكريين الدومينيكيين تدريباً في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتخصّص نصفهم في مجالات من بينها حقوق الإنسان واستخدام القوة، والمرأة والنزاع المسلح. وتتعاون الجمهورية الدومينيكية أيضاً مع بلدان أخرى في أمريكا الوسطى في إطار مؤتمر القوات المسلحة لأمريكا الوسطى، وهو منظمة إقليمية تتسق جهود التصدي للكوارث، وتضطلع بعمليات إنسانية، وتعزز توطيد السلام والديمقراطية والتنمية. وقالت إن حكومة بلدها تعتقد أن عليها مسؤولية وضع الناس في صميم أعمالها، بمن فيهم العاملون في الحالات الإنسانية، والبحث عن آليات تمكّن من التصدي للتحديات الإنسانية المتصلة بالأشكال الجديدة للعنف في المناطق الحضرية.

البيانات المنلى بها في إطار ممارسة حق الرد

96 - السيد بيريز أيساران (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن التعليقات التي أدلى بها في وقت سابق ممثل البرازيل فيما يتعلق ببلده لا صلة لها بالاجتماع الحالي، لأن الموضوع قيد المناقشة هو حماية ضحايا النزاع المسلح بموجب البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف. وعلى الرغم من المحاولات الجامحة التي تبذلها حكومة البرازيل، تجد فنزويلا نفسها حالياً في حالة سلام تام، دون أي نزاع مسلح من أي نوع، وذلك رغم الجهود التي تبذلها حكومة البرازيل للدفع قدماً

90 - السيد هاوري (سويسرا): قال إن بلده، بوصفه الجهة الوديدة لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، يولي أهمية كبيرة للتصديق العالمي عليها، ويحث بشدة جميع الدول التي لم تصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وهو يشجع أيضاً جميع الدول الأطراف في البروتوكول الإضافي الأول على الاعتراف باختصاص اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية، وعلى إظهار ذلك الاعتراف، وهو أمر لا يتطلب منها سوى إيداع إعلان بهذا المعنى لدى الجهة الوديدة.

91 - ومضى يقول إن سويسرا، وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، نشرت في عام 2020 تقريرها الطوعي الأول عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني. وتُشجّع الدول التي لم تقم بعد بصياغة تقاريرها على أن تفعل ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تتطّـم سويسرا اجتماعاً افتراضياً للخبراء الحكوميين سيعقد العام المقبل لمناقشة حماية البيئة في النزاعات المسلحة. وسيكون هدفه تيسير تبادل أفضل الممارسات بين الدول، والإسهام في إحراز تقدّم واقعي وعملي في تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني. وشجّع جميع الدول على حضور الاجتماع.

92 - وختم كلامه قائلاً إن سويسرا تعتزم تنظيم اجتماع للخبراء الحكوميين في مستهل عام 2023 لمناقشة حماية الأنشطة الطبية في النزاعات المسلحة. ويتمثل الهدف من ذلك في تمكين الدول من تبادل الممارسات الجيدة، التي ستساعد على المضي قدماً في تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني. وتُشجّع الدول التي لم تقم بعد بالتسجيل للمشاركة في الاجتماع على أن تفعل ذلك.

93 - السيدة ماتوس مينينديز (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن حكومة بلدها تلتزم بتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتعمل بلا كلل للمساعدة على إعادة الأمل إلى ملايين الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية. والجمهورية الدومينيكية طرفٌ في اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين وغير ذلك من الصكوك الدولية، وهي ملتزمة بتعزيز تنفيذ القانون الدولي

101 - السيد سيلفيرا براويوس (البرازيل): قال إن وفد بلده سيكون حريصا على قراءة ذلك التقرير. وأشار إلى أن ما أورده في بيانه ليس سوى إعادة سرد لحقائق متاحة علنا بشأن عملية مرحبا، وهي معلومات يمكن لأي وفد أن يتحقق منها على شبكة الإنترنت.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18:00.

بمخططات تدخلية وعسكرية ضد بلده. وتجدر الإشارة إلى أنه قبل ثلاث سنوات بالكاد، دعت حكومة البرازيل إلى تدخل مسلح من جانب جماعات المرتزقة والجماعات الإرهابية ضد فنزويلا من الحدود الجنوبية المشتركة مع البرازيل. وربما كان ذلك أوضح تجليات رغبة تلك الحكومة في زعزعة السلام الاجتماعي في بلده، ومحاولة لإثارة نزاع بين البلدين. وقال إن كل المعلومات التي قدمها وفد بلده موثق جيدا ومتاح لعامة الجمهور.

97 - ومضى يقول إنه بينما هناك بالفعل زيادة في تدفقات الهجرة من بلده، يجدر توخيا للشفافية تذكر أن السبب الكامن وراء هذه الزيادة كان ولا يزال هو أثر التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على بلده، والتي تهدف إلى تدمير اقتصاده في محاولة لتحقيق هدف إحداث تغيير في النظام في فنزويلا. ولم تكن حكومة البرازيل مجرد مروج لتطبيق التدابير القسرية والعقابية ضد شعب فنزويلا، بل كانت أيضا مدافعة عنها ومتواطئة في تطبيقها. ولم يتوخ ممثل البرازيل الصدق عندما قال إن المواطنين الفنزويليين أجبروا على الهجرة إلى البرازيل لأسباب اقتصادية بحتة وأدعى أنهم استقبلوا بأذرع مفتوحة. فقد شابت العملية المسماة "عملية مرحبا" أعمال عنصرية على تمييز وكرهاية للأجانب وتعصب ضد المواطنين الفنزويليين، الذين بدأ كثير منهم في العودة طوعا إلى فنزويلا بسبب الهجمات التي تعرضوا لها في البرازيل.

98 - وقال إن وفد بلده يأمل في أن تكون حقيقة الحالة قد وضحت، على الرغم من الجهود الدعائية التي تبذلها حكومة البرازيل ومحاولاتها للتلاعب بالأمم المتحدة من أجل الدفع قداما ببرنامجهما السياسي الانتخابي قبل أيام معدودة من إجراء انتخابات رئاسية في ذلك البلد.

99 - السيد سيلفيرا براويوس (البرازيل): قال إن ممثل فنزويلا لا بد أنه أساء فهم ما قاله في بيانه. وكون البرازيل استقبلت أكثر من 770 000 لاجئ فنزويلي في أراضيها وأنهم استقبلوا استقبالا حسنا في إطار عملية مرحبا هو حقيقة واقعة. وقال إن وفد بلده يحترم تماما أيضا مبادئ السلامة الإقليمية للدول الأخرى وسيادتها، وأنه لم ترد إليه أي أنباء على الإطلاق عن تدخل عسكري في أراضي فنزويلا مصدره البرازيل.

100 - السيد بيريز أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه مرة أخرى، سيقوم وفد بلده، توخيا للشفافية، بتقديم تقرير إلى اللجنة يتضمن المعلومات التي أثارها في الجلسة وعن المحاولات التي قامت بها البرازيل للتدخل في الشؤون الداخلية لفنزويلا في عام 2019.